لصرفه على بعض الحروف وشبهها وصنيع الخلاصة سالم من هذا لان قولها
وليس ادنى الخ كلام تام يحتمل الاستيناف والعطف وعلى كل فهو مبين ما يريد
ما قبله يريد ان ما يقبل التصريف انما هو ماخوذ من الكلام الثلاثي بخلاف ما لم يقم
لا يكون في اصل الوضع على اقل من ثلاثة على ان ابن هشام اعترض عليه بالتصريح
على انه لا يدخل التصريف حرف ولا شبهه وان اجيب عنه بانه سالم من سلوك
علامة مستانفة وما اقتضاه قوله وغيره الخ اشير وقول الخلاصة وليس ادنى الخ من
قبول الخلاصة مطلقا للتصريف بحسب بادي الراي حيث ابدا ان هذه العلامة
لقابل التصريف والعلامة لا يجب انعكاسها ونبه بقوله اذا لم يحذف على
ان الاسم والفعل القابلين للتصريف قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف نحو الاسم
كيد ودم والمدى في القسم والفعل كقل وبع **ومن الاصل حرف لازم والغير لا**
اي الحرف الاصلي هو الذي يلزم جميع تصاريف الكلمة كفاء احتذى والزائد وهو المراد بالغير
هو الذي لا يلزم جميع تصاريف الكلمة كتاء احتذى لسقوطها في حذا واحذاء واورد
من التعريف بعض ما اسقط الحرف والعكس في بعض الاصول فدخل كواو وعد وانها تسقط
في المضارع والامر والمصدر ويبقى الزائد فيها كواو كوكب فانها تثبت في تثنيته وجمعه
وتصغيره والنسب اليه واجيب بان السقوط اذا اسقط لعلة فهو مقدر الوجود
والزائد اذا لم يسقط فهو مقدر السقوط وفيه ان هذا اقرار بالفساد المنعوت وانه
لا يكفي في معرفة الاصل والزائد مجرد ما سبق بل لا بد من معرفة كل من الزائد على الاصل
كما قال ابن هشام في التوضيح زائد ويلزم ورب اصل زائل كما قال ... ما لم يقابل
معارضة في الوزن **بما يقابل الفاء والعين واللام** لا غير هذا ... في
الاصل والزائد يكون الحكم بعد التصريف فقوله اصل مفعول مقدم وخبر وفي متعلقه
بالخبر وهو منصوب على نزع الخافض والمعنى ان الحروف الاصلية مقابلة في الوزن
بما يسمونه لفظ بفعل من الفاء والعين واللام على حسب الترتيب فالفاء للاول من الحروف
والعين للثاني واللام للثالث ما لم يكن قلب ولا تحتاج الهيئة العارضة لحروف
هو في الصيغة بل يسوى بين الوزن والموزون في الحركة والسكون والحروف
الزائدة مكانها في الوزن بلفظها الا ما يستثنيه **وكرر الام اذا اصل بقي**
اي اذا انتهت حروف الوزن قبل تمام اصول الموزون بان كانت الموزون رباعيا
او خماسيا فقابل الرابع بلام ثانية والخامس بلام ثالثة وهو معنى تكرير اللام وذلك

جعفر

كجعفر وسفرجل **وزائد بلفظه كالاصل وقابل الفاء والعين واللام مثل فعل**
هو في فعل كعمى ومثلا وفي فعل ومثلها في نحو افعل ولا يمتنع تعدد مشتقاته اخراجها
ان يكون الزائد تكرار اصل فانه لا يقابل في الوزن بلفظه بل بما قبله ... هو ما يلحقه فعل
في وزن اغدودن او بعوعل في وزن جلبب ... الاخيرة الثانية يكون الزائد بدل تاء
افتعال فانه لا يقابل بلفظه بل بالتاء التي هي الاصل كقولك في وزن اصطبر افتعل
وذلك لان المقصود من الزائد في الوزن بيان شيء موجود في الاصل بين الاصلي والزائد ولم
ايضا تنزيل اللفظ المنتقي على المعنى المطلوب بلفظ فلا بد من تاء الافتعال بالاصل
ويعلم الزائد بالاشتقاق او مثله ومن ثم مغنيا او ... كما فقوله والغير لا
دليلا اجمالا للزيادة اشار الى تفصيلها هنا والمعنى ان الزائد يعرف بادلة منها
الاشتقاق وهو سقوط الحرف من اصل كلفظ ضارب من الضرب والاشتقاق في الاصطلاح
اكبر واصغر فالاكبر ان تكون المادة واحدة ويختلف حالها بالترتيب وهو مع ذلك
تدل على معنى واحد وهو مختص بما عبر به ابن جني وربما ذكر الحديد ابو علي والاصغر
... ومادة يستدل عليها على معناها وهو المعول عليه كلفظ
ضارب على الضرب ومن ثم حكم بعد زيادة الف الادب لمن ... والصاد والحاء في الفعل فمن
ومنها ان يكون الحرف في محل لا ابدال في مثل لا يقع فيه الاحرف من حروف الزيادة
نحو كنهبل وهو اسم جعفر وقنفر او عبر او ومعناها عما الخفيف فوزنها فنعلل وما ذكرا
في عبارته والمطلوب ... سواء يكون الحرف في موضع لا يقع فيه
الا حرف معين من حروف الزيادة كالنون فيما ذكر فقوله او مثله الا ان فيه ومعنى
ان يكون في مثله والضمير يعود على الزائد المحرز عنه وهو الزائد وحيث هو
وعبارته كعبارة القوم ومنها ان يكون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم
فيه زيادته مع الاشتقاق كالنون اذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها
حرفان نحو غضنفر بالغاء وبنونه زائدة وان لم يعرف له اشتقاق لانها في موضع
لا تكون فيه مع الاشتقاق الا زائدة نحو حبنطى من الحبط وهو امتلاء البطن
من الانتفاخ ومنها كونه مع عدم الاشتقاق في موضع تكثر فيه زيادته مع
الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف كافكل بمعنى الرعدة
وان لم يعرف له اشتقاق ومثال ما هو مشتق كاحمر وهذان شرحان
تحت قوله او مثله والعرض الثاني والثالث ان التعويل في الثالث